الأقوال التفسيرية التِي حَكَمَ عليها الإمام مكيّ بنُ أبِي طالبٍ فِي تفسيرِه "الهداية" بالخطأ والغلط- جمعاً ودراسة

The interpretive statements that Imam Maki ibn Abi Talib judged as erroneous in his interpretation "Al-Hidayah" - Collection and Study

10.35781/1637-000-099-001

د. سلطان بن بدير العتيبي*

*الأستاذ المشارك بقسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بكلية الشريعة والقانون –بجامعة جدة.

الملخص

يقوم هذا البحث على دراسة الأقوال التفسيرية التي ظهر فيها الخطأ أو الغلط فحكم عليها الإمام مكي بن أبي طالب بالخطأ والغلط؛ حفاظاً على قدسية كتاب الله تعالى، والهدف من هذا حمل الأقوال على أفضل المعاني، وأولاها، وأرجحها، مع توجيهها توجيهاً حسناً، وضرورة الوقوف على رؤية متوازنة بين الأقوال التفسيرية المختلفة لمعرفة درجاتها ومنازلها بين: القول الأرجح، وآخرَ راجح، وثالث مرجوح ضعيف. ومنها كذلك: الأقوال التفسيرية المردودة بالمرة، كما يهدف إلى ضرورة تحلي المفسّر بالدقة عند إصدار الحكم بالخطأ أو الغلط لقول من أقوال التفسير، وقد هدفت من خلال هذا البحث لدراسة ذلك وبيان ما سمي به تفسير الإمام مكي في تفسيره الهادية، وبيان الصيغ المستخدمة من قبل الإمام مكي فى تفسيره عند الحكم بالتخطئة، أو الغلط. من خلال جمع الأقوال التفسيرية التي حكم عليها الإمام مكي بالتخطئة والغلط في تفسيره. وقد استنتج الباحث أن الإمام مكي تميز برؤية نقدية دقيقة، حيث تنوع الأقوال التي حكم عليها بالخطأ في التفسير حيث شملت العقيدة، واللغة والفقه والقراءات، ورد على أهل الباطل وخصوصا المعتزلة فيما انحرفوا في فهمه من النص القرآني، مع حرصه الشديد على موافقة جمهور المفسرين عند الحكم على الأقوال، ويوصي الباحث: *بضرورة دراسة الأقوال التفسيرية وبيان منزلتها من الخطأ والصواب، وبضرورة تحري الدقة والتحقيق عند تناول أقوال أئمة التفسير واللغة؛ لأنها اجتهادات بشرية، وإنهم مأجورون عليها إن شاء الله تعالى، غير أنها قابلة للنظر، وليست كلاما معصومًا، والله تعالى أعلم.*

الكلمات المفتاحية: الأقوال التفسيرية، الإمام مكي، الهداية، الخطأ، الغلط.

ISSN : 2410-1818

Abstract:

This research focuses on studying interpretative statements in which errors or mistakes have been identified by Imam Maki bin Abi Talib, ruling them as such to preserve the sanctity of the Book of Allah. The aim is to assess these statements and interpret them in the best possible meanings, prioritizing them, and guiding them properly. It is essential to have a balanced view among different interpretative statements to determine their levels and positions between the likely, stronger, and weaker opinions. Additionally, it aims at emphasizing the importance of precision when issuing a judgment of error or mistake in an interpretative statement. Through this research, the study highlights Imam Maki's approach in his guidance in Tafsir Al-Hadiyah, as well as the formulas he used in his interpretation when ruling on errors or mistakes. The research collects interpretative statements that Imam Maki ruled as erroneous or mistaken in his interpretation. The researcher concluded that Imam Maki had a distinct critical vision, with an array of statements judged as erroneous in interpretation, including matters of creed, language, jurisprudence, and readings. He countered falsehood and specifically refuted the Mu'tazilah for their misunderstanding of Quranic texts, while ensuring alignment with the majority of interpreters when ruling on statements. The researcher recommends the necessity of studying interpretative statements and understanding their positions between right and wrong, emphasizing the importance of accuracy and investigation when dealing with the statements of interpreters and linguists, recognizing them as human efforts, subject to review, not infallible speech. Allah knows best.

Keywords: Interpretive sayings, Imam Maki, guidance, error, mistake.

المقدمة

الحمدُ للّٰهِ رب العالمين، والصلاةُ والسَّلامُ على سيدنا مُحَمَّد خَاتَم النبيين والمرسلين، المبعوثِ رحمةً للعالمين وعلى آله وصَحْبِهِ، ومن دعا بدعْوتِهِ، واتبع هُدَاه بإحْسَانٍ إلى يومِ الدّينِ، ثم أما بعد:

إن تخطئة قولٍ من أقوال أهل العلم في المجالات العلمية الخادمة لكتاب الله تعالى من اللغة والنحو والتفسير والأصول وغيرها ليس بالأمر الهيّن؛ حيث إن تلك التخطئة تستلزم من العالم الذي يقوم بذلك: وجوب بيان وجه الخطأ، والدليل عليه، وسبب التخطئة سواء كان لما في القول من مخالفة عقدية، أو إعرابية، أو مخالفة لما اتفق عليه جمهور أهل العلم والتفسير، أو معنى تفسيري مرجوح، مع ضرورة القيام ببيان الوجه الأولى والصواب، على قدر الجهد والطاقة.

ISSN : 2410-1818

- **أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

تدرك أهمية هذه الدراسة التي هي بعنوان: **(الأقوال التفسيرية التِي حَكَمَ عليها الإمام مكيّ بنُ أبِي طالبٍ فِي تفسيرِه "الهداية" بالخطأ والغلط- جمعًا ودراسة).** من دقة الموضوع واختصاصه في البحث عن عددٍ من الأقوال التفسيرية الموصوفة بكونها تحمل غلطًا أو خطأً، والواردة في تفسير إمام من أئمة التفسير في القرن الرابع والخامس الهجريين، وهو الإمام (**مكي ابن أبي طالب**)، في تفسيره المسمى بـ(**الهداية إلى بلوغ النهاية**)، وهي أقوال حكم عليها الإمام مكي بالغلط تارةً، وبالخطأ أخرى، مبيناً سبب ذلك، ومؤيدًا قوله بالاستدلال، وعارضاً لأوجه الأقوال التفسيرية المقبولة.

كما يكمن سبب اختيار الموضوع فيما يلي:

1- رغبتي في الدراسة التأصيلية لعلمٍ من العلوم المعنية بتفسير القرآن الكريم، ألا وهو علم (الدخيل في التفسير)، وهو أحد علوم التفسير المعنية بالتفسير، سواء بالنقل أو بالعقل والرأي.

2- أنّ البحث في جانب الدخيل في التفسير بالرأي، فثمة آراء تفسيرية في حاجة إلى تمحيص وتدقيق لما ورائها من إفادة مذهب عقدي مخالف لصحيح الاعتقاد، وغير ذلك.

3- عناية أهل التفسير بالحكم على الأقوال التفسيرية بين مكثِر أو مقل، وممن أوردها بصورة دقيقة: الإمام مكي بن أبي طالب رحمه الله في تفسيره، وهو من التفاسير كبيرة الحجم نسبيّاً.

4- إفادة هذا الأسلوب القارئ غير المتخصص في التفسير، حيث يقف على الحكم على القول التفسيري.

- **مشكلة البحث وتساؤلاته:**

تتلخص مشكلة البحث فى بيان الاستفسار عن ماهية الأقوال الخاطئة في تفسير الإمام مكي ابن أبي طالب؟ حيث يتفرع عن ذلك الأسئلة التالية:

1- من هو مكي بن أبي طالب؟ وما تفسيره؟

2- كيف تناول الإمام مكي الحكم بالتخطئة والغلط على أقوال تفسيرية؟ وما صيغ الحكم بالتخطئة أو الغلط على أقوال تفسيرية؟

3- ما الأقوال الخاطئة التي خطَّأها، أو غلَّطها الإمام مكي بن أبي طالب؟ وكيفية ذلك؟ وهل وُفِّق في ذلك أو أخفق؟

حيث سعى هذا البحث إلى الإجابة على تلك التساؤلات إن شاء الله تعالى.

- **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى:

1- التعريف بالإمام مكي والتعريف بتفسيره، وإبراز مكانته بين التفاسير.

2- بيان الصيغ المستخدمة من قبل الإمام مكي فى تفسيره عند الحكم بالتخطئة، أو الغلط.

3- جمع الأقوال التفسيرية التي حكم عليها الإمام مكي بالتخطئة والغلط في تفسيره.

4- دراسة الأقوال التفسيرية التي حكم عليها الإمام مكي بالتخطئة والغلط.

ISSN : 2410-1818

- **حدود البحث:**

الحدود الموضوعية (تفسير الهداية للإمام مكي بن أبي طالب) مع تتبع مواضع الأقوال التفسيرية التي حكم عليها بالتخطئة والغلط، وكل موضع في مبحث مستقل.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة خاصة باستخدام أسلوب الحكم على الأقوال الزائدة بالتخطئة والغلط، مما يتعلق بتفسير الهداية لمكي ابن أبي طالب، وإن كنت قد وقفت على عدة دراسات خاصة إما بتفاسير أخرى، ومفسرين آخرين، وإما دراسات تناولت عموم الحكم على الأقوال الزائدة بالتخطئة والشذوذ، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1- **(الأقوال التفسيرية المغايرة للتفسير النبوي بين القبول والرد –دراسة تأصيلية نقدية)** للباحث: محمد عبدالوهّاب الراسخ، بحث محكم منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ – المجلد 3 العدد 3 عام 2019م.

2- **(الأقوال التفسيرية التي حكم عليها ابن عطية في تفسيره المحرَّر الوجيز بالشذوذ – جمعاً ودراسة)** للدكتور. نايف بن يوسف العتيبي، بحث محكم منشور بمجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، مجلة علمية دورية محكّمة – العدد (200) الجزء الأول في شعبان 1443هـ.

3- **(الأقوال الشاذة المخالفة للنظم القرآني في تفسير (النكت والعيون) للإمام الماوردي– دراسة تحليلية)** المؤلف أحمد نجاح عيسى، بحث محكم منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية. المجلد 34 العدد 1 عام 2023م

4- **(الأقوال الشاذة في التفسير نشأتها وأسبابها وآثارها)** للدكتور/ عبد الرحمن بن صالح بن سليمان الدهش. رسالة دكتوراه قدمت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية طبعت 1425/4004م ضمن سلسلة تصدها مجلة الحكمة الصادرة في بريطانيا مانشستر

وجه الخلاف بين الدراسات السابقة ودراستي الحالية:

اعتمد هذا البحث على كتاب الهداية للإمام مكي بن أبي طالب ميداناً للدراسة، حيث يمثل هذا الكتاب التفسيري ذروة فكر مصنفه، وتخصصه في الأقوال التي حكم عليها الإمام مكي بن أبي طالب بالخطأ والغلط، الأمر الذي لا يوجد في الدراسات السابقة.

- **منهج البحث:**

اتبعتُ في هذه البحث المنهج الاستقرائي؛ وذلك بتتبع الأقوال التفسيرية التي أوردها الإمام مكي في تفسيره، ثم حكم عليها بالتخطئة والغلط، حيث أجمعها، ثم أقوم بدراستها وفق المنهج التحليلي.

ISSN : 2410-1818

- **منهجية الباحث:**

أولًا: دراسة أقوال الإمام مكي في نقاط أربعة:

1- إيراد نص الآية الكريمة محل دراسة القول الخطأ في تفسيرها.
2- إيراد نص الإمام مكي بن أبي طالب في حكمه بالقول الخطأ أو المغلوط.
3- تحليل ودراسة حكم مكي بن أبي طالب بالقول بأنه خطأ أو غلط، وأرجع إلى القول المنقول من مظانه، وربما أوازنه بقول الإمام مكي بن أبي طالب.
4- النتيجة والخلاصة.

ثانيًا: توثيق الآيات في متن الدراسة بذكر اسم السورة ورقم الآية بين معكوفتين [ ].

ثالثًا: توثيق الأحاديث في حاشية الدراسة فإن كان الحديث بالصحيحين، أو بأحدهما اكتفيت بذلك، وإن كان في غيرهما نقلت حكم العلماء في الحديث قدر الجهد والطاقة.

رابعًا: إيراد خاتمة للدراسة تحوي أبرز النتائج والتوصيات.

- **هيكلة البحث:**

تتكون الخطة من مقدمة، وتمهيد، وعشرة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: مختصرة مبيناً فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وتساؤلاته، وأهداف البحث وحدوده، ومنهجية الباحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث.

التمهيد: ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام مكي ابن أبي طالب.

المطلب الثاني: تعريف موجز بتفسير "الهداية إلى بلوغ الهاية".

المطلب الثالث: منهج الإمام مكي ابن أبي طالب في توجيه خطأ الأقوال التفسيرية.

المبحث الأول: خطأ أبي إسحاق وقطرب في معنى: ﴿ پ پ پ ﴾.

المبحث الثاني: خطأ نصب ﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ عطفاً على ﴿ ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾.

المبحث الثالث: خطأ قول النحاس في أن المعنى: "بل رفعه الله إليه يقينًا".

المبحث الرابع: خطأ جعل النحاس هذه الحجة حجةً للفتح، لكونه نَهْيًا للمشركين ولم يقل ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾.

المبحث الخامس: خطأ قول قطرب: إنهم لم يتعمدوا الكذب، ولكنهم قالوا ما قالوا، وهم عند أنفسهم صادقون، لكنهم كاذبون عند الله.

المبحث السادس: خطأ تفسير ﴿ أَحۡسَنَ ﴾ فعل ماضي صلة ﴿ ٱلَّذِيٓ ﴾.

المبحث السابع: تخطئة التقليد وترك البرهان.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثامن: خطأ المعنى: وإنا لعلى هدى وإياكم لفي ضلال مبين. (أو) بمعنى: الواو.

المبحث التاسع: خطأ قول الفراء: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ جواب الاستفهام في قوله: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾.

المبحث العاشر: خطأ في تفسير "مَن" الموصولة.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

التمهيد:

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام مكي ابن أبي طالب.

اسمه ونسبه وكنيته: مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني القرطبي، كنيته: (أبو محمد)[1]. وفي الصلة: "مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي المقرئ؛ يكنى: أبا محمد وأصله من القيروان. سكن قرطبة"[2]. فإنه تردد في اسم الأب هل هو، حموش أو لا؟ وهل هو حموش أو (حيوس)[3]؟

مولده ونشأته: ولد بمدينة (القيروان) في شعبان سنة: خمس وخمسين وثلاث مائة، (355هـ) فأصله من القيروان، وسكن قرطبة، ثم إنه سمع بمكة ومصر[4]، وفي طبقات المفسرين قال: "أصله من القيروان وانتقل إلى الأندلس وسكن قرطبة"[5]، وفي الأعلام: "سكن قرطبة (سنة 393هـ) وخطب وأقرأ بجامعها وتوفي فيها"[6]. وجمع رحلاته في (غاية النهاية) فقال: "سافر إلى مصر وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وتردد إلى المؤدبين، وأكمل القرآن، ورجع إلى القيروان، ثم رحل فقرأ القراءات على ابن غلبون سنة ست وسبعين، وقرأ بالقيروان أيضاً بعد ذلك، ثم رحل سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة وحج، ثم حج سنة سبع وثمانين، وجاور ثلاثة أعوام، ودخل الأندلس سنة ثلاث وتسعين، وجلس للإقراء بجامع

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، (17/ 591)، وطبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد الداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ) (2/ 337).

(2) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، (ص597).

(3) حموش: يقال في بلاد المغرب لمن اسمه محمد تحببا، وقد تحرف إلى (حيوس) في غاية النهاية فقال: (مكي بن أبي طالب بن حيوس بن محمد بن مختار) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، الناشر:، (2/ 309).

(4) ينظر سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، (17/ 591)، وطبقات المفسرين للداوودي، (2/ 337)، والأعلام للزركلي، (7/ 286).

(5) طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (ت ق ١١هـ)، (ص114).

(6) الأعلام للزركلي، (7/ 286).

ISSN : 2410-1818

قرطبة، وعظم اسمه وجل قدره[1]، وقال ابن بشكوال: قلده أبو الحزم جهور خطابة قرطبة بعد وفاة يونس بن عبد الله القاضي، وكان قبل ذلك ينوب عنه".[2]

ثناء العلماء عليه: "قال صاحبه أحمد بن مهدي المقرئ: كان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، حسن الفهم والخلق، جيد الدين والعقل، كثير التأليف في علوم القرآن، محسناً مجوداً عالماً بمعاني القراءات"[3]. قال الذهبي: "وكان خيراً متديناً مشهوراً بالصلاح، وإجابة الدعوة"[4].

مؤلفاته: قال الذهبي: "له ثمانون تأليفاً"[5]. فمنها: (الهداية إلى بلوغ النهاية في معاني القرآن الكريم وتفسيره وأنواع علومه) وهو سبعون جزءاً، و(منتهى الحجة) لأبي علي الفارسي ثلاثون جزءاً، و(الموجز في القراءات) جزءان، وكتاب (التبصرة في القراءات) خمسة أجزاء، وهو من أشهر تآليفه، وكتاب (المأثور عن مالك في أحكام القرآن وتفسيره) عشرة أجزاء[6]. ومنها: (مشكل إعراب القرآن) جزآن، و(الكشف عن وجوه القراءات وعللها) و(المنتقى في الأخبار)، أربعة أجزاء، و(الإيضاح للناسخ والمنسوخ) في خزانة القرويين بفاس، و(الإيجاز) في الناسخ والمنسوخ، و(الرعاية) لتجويد التلاوة، و(الإبانة) في القراءات، و(شرح كلّا وبلى ونعم) و(فهرس جامع لرحلته)، مشتمل على مروياته وتراجم شيوخه وأسماء تآليفه[7].

شيوخه: من أبرز شيوخه كما ذكر الإمام الذهبي أنه: "أخذ بالقيروان من أبي محمد بن أبي زيد(ت- 386هـ)، وأبي الحسن القابسي (ت-403هـ)، وتلا بمصر على أبي عدي عبد العزيز المعروف بابن الإمام (ت381هـ)، كما سمع من محمد بن علي الأُدْفُوي فهو من شيوخه في مصر(ت-388هـ)، وقرأ القراءات على أبي الطيب بن غلبون (ت-389هـ)، وولده طاهر (ت- 399هـ)، وحج وسمع بمكة من أحمد بن فراس المكي (ت- 403هـ)، وأبي القاسم عبيد الله السقطي، (ت- 406هـ) وعدة"[8].

(1) غاية النهاية في طبقات القراء، أبو لخير ابن الجزري، (2/ 309).

(2) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال (ص597)

(3) غاية النهاية في طبقات القراء، أبو لخير ابن الجزري، (2/ 309)، وينظر: طبقات المفسرين، للداوودي، (2/ 337).

(4) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، (ص220).

(5) المرجع السابق، (ص220).

(6) طبقات المفسرين، للأدنه وي، (ص114).

(7) الأعلام للزركلي، (7/ 286).

(8) ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، (ص220).

ISSN : 2410-1818

تلاميذه: قال الذهبي: "تلا عليه خلق منهم: عبد الله بن سهل، ومحمد بن أحمد بن مطرف، وروى عنه بالإجازة: أبو محمد بن عتاب"[1].

وفاته: توفي: في المحرم سنة سبع وثلاثين وأربع مائة (437هـ)[2].

المطلب الثاني: تعريف موجز بتفسير "الهداية إلى بلوغ النهاية".

لقد حقّق كتاب: (**الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**) لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش مجموعة من الباحثين بإشراف الأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي في عدد من الرسائل الجامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الشارقة، بدولة الإمارات العربية، ثم حصلت مجموعة بحوث الكتاب والسنة على حق الطباعة والنشر من المحققين فقامت بالتدقيق والتنسيق والحذف والإضافة وبخاصة في قسم منا الكتاب ونشر في ثلاثة عشر جزءًا بالفهارس [3].

وهو من الكتب المطولة في التفسير، فقد بلغ في اثنى عشر مجلد كبير، وعدد صفحاته (٨٥٢٢) صفحة.

المطلب الثالث:

منهج الإمام مكي ابن أبي طالب في توجيه خطأ الأقوال التفسيرية.

إن منهج الإمام مكي ابن أبي طالب رحمه الله في تفسيره يقوم على الاستدلال بكتاب الله تعالى فقال: "وقيل: سموا نصارى لقوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: 52]"[4]، حيث استدل بالآية الكريمة على تسمية (النصارى) بهذا الاسم.

كما استدل بسنة رسول الله، وآثار الصحابة والتابعين، فقال: "ولما نزلت الآية -يقصد قوله: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ ﴾ [البقرة: 245]-، قالت اليهود: "هو فقير يستقرض"، يُمَوِّهُونَ بذلك على الضعفاء، فأنزل الله: ﴿ لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُ ﴾ [آل عمران: 181]، وقال السدي: "هذا التضعيف لا يعلم أحد ما هو؟" وروي أن هذه

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي، (17/ 592)، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، (ص221).

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي، (17/ 592).

(3) منشورات كلية الدراسات العيا والبحث العلمي، بجامعة الشارقة ط/ 1، سنة: 1429هـ/ 2008م. ومن اعتني بذلك (أ.د/ مصطفى مسلم / أ.د/ عيادة الكبيسي.د/ صالح أحمد رضا. د/ البشير الترابي.د/ سعيد القزقي.د/ عبد الله الخطيب.د/ أحمد عباس البدوي.د/ محمد عصام القضاة.د/ قاسم علي سعد.د/ عبد السميع الأنيس.د/ عفاف عبد الغفور. أ.د/ المكي إقلاينة.أ.د/ مجاهد بهجت مصطفى.

(4) الهداية إلى بلوغ النهاية، (1/ 294).

ISSN : 2410-1818

الآية نزلت في أبي الدحداح الأنصاري كان من أفاضل الأنصار رحمه الله، ولما حض الله المؤمنين على الصدقة، قال: يا رسول الله، ربنا يستقرض منا؟ قال رسول الله عليه السلام: نعم، ليعظم بذلك ثوابك، فقال يا رسول الله، والله ما أَمْلِكُ غير حائطي، وقد جعلته لله عز وجل وأرضى بثوابه..إلخ"[1].

وفي هذا النقل دلالة على منهجية مكي حيث إنه نقل قول السدي: "هذا التضعيف لا يعلم..."، وهو عند أهل التفسير بالأثر[2]، وأشار المصنف إلى حديث أبي الدحداح[3]، كسببٍ لنزول الآية الكريمة، وهو مشتهر في دواوين السنة، وهو يدل على استدلال المصنف بالسنة، وإيراده لأسباب نزول الآيات، وتوجيه تفسير الآية ببيان سبب النزول وهو أمر مرعي عند علماء التفسير بالمأثور مما يدل على سمة هذا التفسير.

كما استدل مكي بلغة العرب، فقال: "قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿٤٠﴾ ﴾، فأضاف القول إليه؛ لأنه هو ينزل به، وهو جبريل عليه السلام، وهذا من اتساع لغة العرب"[4]، حيث يبين إضافة الشيء إلى ما له صلة بالمضاف من صلة مكانية أو زمانية أو غير ذلك من باب التوسع في أساليب خطاب العرب، واستعماله بصورة شائعة منتشرة على اللسان العربي، مما يؤكد صحة المعنى القرآني.

ومن منهجية مكي في التخطئة والتغليط نقل ذلك عن العلماء من قبله، ومثاله ما ورد في الشاهد الوارد في المبحث الثالث من البحث.

هذه من منهجية الإمام مكي بن أبي طالب في تفسيره أنه تفسير بالمأثور فاستدل بكتاب الله تعالى على فهم آيات الكتاب، كما استدل بالسنة المرفوعة، واستدل بأقوال السلف الصالح، ولو تتبعنا أقوال الخلفاء الراشدين الأربعة وأقوال ابن عباس وابن مسعود والصحابة وكبار التابعين لأدركنا من أقرب طريق أنه معني بالأثر.

---

(1) المرجع السابق، (1/ 811- 812)

(2) ينظر: جامع البيان، للإمام الطبري، ط هجر، (4/ 431)، وتفسير ابن أبي حاتم، (2/ 462)، وفتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط/1، سنة: ١٤١٤هـ (1/ 301).

(3) أخرجه سعيد بن منصور في سننه، (3/ 934) رقم: «417»، والطبراني في المعجم الكبير، (22/ 300) رقم: «763»، قال الهيثمي: (رواه أحمد، والطبراني، ورجالهما رجال الصحيح) ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لابن حجر الهيثمي، (9/ 323- 324)، رقم: «15791».

(4) الهداية إلى بلوغ النهاية، (1/ 117).

ISSN : 2410-1818

صيغ الحكم بالتخطئة والغلط في تفسير الهداية:

من الجدير بالملاحظة أن الإمام مكي -رحمه الله تعالى- ليس من هواة تتبع السقطات فقال: (وإذا كان للشيء وجه لم يجز أن يحمل على الغلط)[1]، فهو يحمل من الأقوال على وجه مقبول ليبتعد عن التغليط، وبناء على ذلك فقد لوحظ أنه بمقارنة طول تفسير (الهداية) نَجِد قلة المواضع التي حكم فيها الإمام مكي على أقوال في التفسير بالخطأ والغلط، مما يدل على أنه لم يهوَ تتبع سقطات أهل العلم بالتفسير والمعاني واللغة والإعراب، وإنما كان يورد الحكم بالخطأ والغلط لما صادفه من أقوالٍ ندت عن الصواب من وجهة نظره حفاظا على كرامة المعنى القرآني الراجح، وحرصا على تقديم الرأي التفسيري الأسد والأرشد.

إن اتضح ذلك فإن الإمام مكي -رحمه الله- تناول بعض الأقوال بالتصريح بتخطئتها أو تغليطها بقوله (وهو غلط)[2]، وهي صيغة نادرة، كما تناولها قوله: (وهو خطأ)[3]، أو بقوله: (وهذا خطأ)[4]، بإشارةٍ للقول المعني بالإيراد، كما ورد قوله: (خطأ منه)[5]. وقد يكون التضعيف بقوله: (والذي يدل على خطأ) [6]، وقد يكون التضعيف أو التخطئة بإيراد قول من الأقوال بصيغة التمريض (وقيل)[7]، تضعيفاً لهذا القول، مع القرائن الدالة على ذلك من خلال سياق كلام المفسر، وسوف تتبين هذه الصيغ من خلال مباحث الدراسة إن شاء الله.

المبحث الأول: خطأ أبي إسحاق وقطرب في معنى: ﴿ نَأۡتِ بِخَيۡرٖ "﴾

- **الآية محل الدراسة:**

قوله تعالى: ﴿ ۞ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ ﴾ [البقرة: 106].

- **نص قول الإمام مكي بن أبي طالب:**

قال الإمام: "وقوله: ﴿ نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ ﴾، معناه: عند أبي إسحاق (ت311) وقطرب (ت206): "نأت منها بخير"، وهو غلط عند النحويين؛ لأن "مِنْ" حقها أن تكون بعد "أفعل" لا قبله، وخير أفعل،

(1) المرجع السابق، (2/ 1530).

(2) الهداية إلى بلوغ النهاية، (1/ 390).

(3) المرجع السابق، (1/ 562)، و(2/ 1519)، و(3/ 1562- 1563) (11/ 7443) (12/ 7597- 7599).

(4) المرجع السابق، (3/ 2246).

(5) المرجع السابق، (7/ 5012).

(6) المرجع السابق، (3/ 1987).

(7) المرجع السابق، (9/ 5925).

ISSN : 2410-1818

فإن جعلت "خيرا" فعلًا الذي هو ضد الشر، ولم تجعله أفعل، جاز ذلك، وقيل: المعنى: نأت بخير منها لكم، إما في تخفيف وإما في زيادة أجر في الآخرة"[1].

- **التحليل والدراسة:**

إن قول مكي: "لأن "مِنْ" حقها أن تكون بعد "أفعل" لا قبله، وخير أفعل"، يقصد أن حرف الجر (مِنْ) تأتي بعد أفعل حملًا على معنى التفضيل؛ لأن خير بمعنى (أفعل) التي للتفضيل وبناء عليه غلّط مكيٌّ قولَ أبي إسحاق الزجاج، وقطرب، قال في معاني القرآن وإعرابه: "وقوله: (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا) المعنى: بخير منها لكم"[2]. حيث يفيد هذا القول لقول من "احتج بالآية من يرى أن النسخ يجب أن يكون إلى بدل"[3]. وليس الأمر على ذلك عند أهل السنة والجماعة؛ لذا فقد أيد السمعاني في تفسيره هذا الاختيار لمكي، فقال: "والصحيح: أنه أراد بالخير الأفضل، يعني في النفع والسهولة. ومعناه: نأت بخير منها، أي: أنفع وأسهل"[4].

- **النتيجة والخلاصة:**

صحة هذا الحكم بالغلط، وهو من أقوال أهل النحو واللغة حيث يؤسّس لمعنى غير مراد من وقوع النسخ؛ فالنسخ يكون لغير بدل كنسخ الصدقة بين يدي النجوَى لغير بدل، وقد يكون تخفيفًا، وقد يكون ثقيلًا كنسخ التخيير بين الصوم والفدية للمستطيع إلى الحكم بوجوب الصوم على من شهد الشهر. والله تعالَى أعلم. (5)

المبحث الثاني:

خطأ نصب ﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ عطفا على ﴿ ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾.

- **الآية محل الدراسة:**

قوله تعالى: ﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ

(1) الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي ابن أبي طالب، (1/ 390).

(2) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) (1/ 190).

(3) الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري الحنبلي (ت ٧١٦هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، سنة: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، (ص66).

(4) تفسير القرآن، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني الشافعي أبوالمظفر، (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر: دار الوطن، الرياض، السعودية، ط/1، سنة: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، (1/ 123).

(5) ينظر مناهل العرفان في علوم القرآن (22/2) وما بعدها بتصرف

ISSN : 2410-1818

وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾ [البقرة: 177].

- **نص قول الإمام مكي بن أبي طالب:**

قال: "وتنصب "الصَّابِرِينَ" على العطف على (ذَوِي الْقُرْبَى)، أو على (أعني)، وأجاز الكسائي (ت: 189هـ) رفع (وَالْمُوفُونَ) على العطف على (مَنْ) في قوله: (ولكن البر مَنْ آمَنَ) على ما تقدم. وتنصب (وَالصَّابِرِينَ) على العطف على (ذَوِي الْقُرْبَى)، وهو خطأ؛ لأنه يفرّق بين الصلة والموصول، فيعطف على الموصول، ثم يعطف بعده على ما في الصلة، فيفرق بين الصلة وهي: (وَالصَّابِرِينَ)، والموصول وهو: (مَنْ)، بـ(الْمُوفُونَ): وليس بداخل في الصلة، إنما هو معطوف على الموصول"[1].

- **التحليل والدراسة:**

قول مكي (هو معطوف على الموصول) فيه ترجيح مكي لإعراب (الصَّابِرِينَ) بالعطف على (مَنْ)؛ لأن القول بعطف الصابرين على (ذَوِي الْقُرْبَى) يفرق بين الصلة والموصول. ثم إن الإمام مكي فضّل القول التفسيري بنصب (الصابرين) بفعل مضمر، قدّره بـ(أعني)، وهو ما ورد عند النحاة ففي معاني القرآن أنه: نَصَبَ (الصَّابِرِينَ) على فعل مضمر، كما قال: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [آل عمران: 7]، ثم قال: ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ﴾ فنصب على فعلٍ مضمَر"[2]، فاستدل على أولوية هذا الإعراب في آية البقرة بنظيرة في آية أخرى، كما أنه مخالف لقواعد النحو، قال في اللمع: "ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي ولا تكون الصلة إلا جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب"[3]، ويمكن احتمالا أن يكون على أسلوب التخصيص.

- **النتيجة والخلاصة:**

صحة هذا الحكم بتخطئة هذا الإعراب لكونه فصل بين الموصول وصلته، وهو مؤيد بالكتاب كما في معاني القرآن، ومؤيد كذلك بقواعد أهل النحو حيث لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول. والله تعالَى أعلم.

(1) الهداية إلى بلوغ النهاية،، (1/ 562).

(2) معانى القرآن، الأخفش الأوسط المجاشعي البصري المعتزلي، أبوالحسن، (ت ٢١٥هـ)، (1/ 167).

(3) اللمع في العربية، عثمان بن جني الموصلي أبوالفتح، (ت ٣٩٢هـ)، (ص189).

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: خطأ قول النحاس في أن المعنى: "بل رفعه الله إليه يقينًا".

- **الآية محل الدراسة:**

قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٥٨﴾ ﴾ [النساء: 157- 158].

- **نص قول الإمام مكي بن أبي طالب:**

قال مكي: "قال النحاس (ت: 338هـ) : إن قدرت أن يكون المعنى: "بل رفعه الله إليه يقينًا" فهو خطأ؛ لأنه لا يعمل ما بعد (بَلْ) فيما قبلها لضعف بَلْ، وكون الهاء تعود على عيسى قول خارج عن قول أهل التأويل"[1].

- **التحليل والدراسة:**

نقل مكي كلام أبي جعفر النحاس (ت: 338هـ) في كتابه (القطع والائتناف) حيث قال: (إن قدّر على أن يكون المعنى (بل رفعه الله إليه يَقِينًا) كان خطأ؛ لأنه لا يعمل ما بعد (بل) فيما قبلها لضعف (بل) وإن قدره وما قتلوه فلا هذا قولا يقينًا جازمًا قال وتكون إلها عائدة على عيسى صلى الله عليه وسلم إلا أنه قول خارج عن قول أهل التأويل)[2]. وأورده جماعة من المفسرين[3]، وهذا التخطيء مؤيد بقواعد النحو فقد نقل في (البحر المحيط) أنه قول الخليل ابن أحمد ، فقال: "وقد نصّ الخليل على أن ذلك خطأ ، لأنه لا يعمل ما بعد بل في ما قبلها ، بل رفعه الله إليه هذا إبطال لما ادعوه من قتله وصلبه"[4]، كما نقل المفسرون قول ابن عباس: "وما قتلوا ظنهم يقينًا"[5]، فالضمير للظن وليس لعيسى.

- **النتيجة والخلاصة:**

صحة هذا الحكم بتخطئة هذا الإعراب، وهو مؤيد بقواعد أهل النحو حيث لا يعمل ما قبل بل فيما بعدها لأنها تفيد الإضراب عما قبلها فكيف تعمل فيما بعدها؟!. والله تعالَى أعلم.

---

(1) الهداية إلى بلوغ النهاية، (2/ 1519).

(2) القطع والائتناف، أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس أبوجعفر، (ص191).

(3) ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود البغوي أبومحمد (ت ٥١٠هـ)، (2/ 307)، والجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي أبو عبد الله، (6/ 10).

(4) البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، (4/ 128).

(5) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، (1/ 420)، والنكت والعيون، للماوردي، (1/ 544)، ومعالم التنزيل، للبغوي، (2/ 306- 307)، وزاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، (1/ 495).

ISSN : 2410-1818

المبحث الرابع:

خطأ النحاس في جعل الفتح حجة، لكونه نَهْيًا للمشركين ولم يقل ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾.

- **الآية محل الدراسة:**

قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗاۚ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْ ﴾ الآية [المائدة: 2].

- **نص قول الإمام مكي بن أبي طالب:**

قال: "ومن قرأ (أَن صَدُّوكُمْ) بالكسر[1]، فالمعنى: " ولا يجرمنكم شنآن قوم أن تعتدوا إن صدّوكم "، فالصد لم يكن بعد. وفي حرف ابن مسعود شاهد للكسر، لأنه قرأ (إن يَصُدّوكُم)، ومثله: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾ [محمد: 22] ومن قرأ بالفتح، احتج أن الصد قد كان، وذلك أن الآية نزلت عام الفتح، سنة ثمان، وكان المشركون صدوا المؤمنين عام الحديبية سنة ست، فالصدّ كان قبل الآية. وقيل: (إنْ) بمعنى (إذْ)، فهو صَدٌّ قد كان، فالكسر أولَى به، ويدل على الكسر قوله: ﴿ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ ﴾، ولا كذا ولا كذا، فهو أمرٌ للمؤمنين ألَّا يعتدوا إنْ صَدّ لَهُم، ولو كان الفتحُ الصوابَ لكان نَهْيًا للمشركين، ولم يقل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ)، وقد جعل النحاس هذه الحجة حجةً للفتح، وهو خطأ، إنما تكون حجةً للكسر، ومعنى الآية: أن الله نَهَى المؤمنين أن يحلوا شعائره، وهي معالِمُه، وحدوده التي جعلها عَلَمًا لطاعته في الحج، وقال عطاء: شعائر الله حرماته؛ حضهم على اجتناب سخطِه، واتباع طاعتِه"[2].

- **التحليل والدراسة:**

إن الإمام مكي اعتبر (أَنْ) في قوله (أَنْ صَدُّوكُمْ) بالفتح والتخفيف، مؤولة بـ(إنْ) بالكسر والتخفيف خلافًا لما ذهب إليه النحاس، حيث قال: قال النحاس: (وروي عن الاعمش أنه قرأ (أن يصدوكم) وهو لحن عند النحويين لأن أنْ إذا جزمت لم يتقدم جوابها، والمعنى على قراءة من فتح: "ولا يجرمنكم شنآن قوم لِأَنْ صدوكم عن المسجد الحرام أنْ تَعتدوا"، ومن كسر فالمعنى عنده: إن فعلوا

(1) قرأ ابن كثير، وأبو عمر (ضجـ ضـه) بكسر الهمز وفتحها الباقون " ينظر الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي (ت: 476هـ) ص(103)

(2) الهداية إلى بلوغ النهاية، (3/ 1562- 1563).

ISSN : 2410-1818

هذا، والمعنى على الفتح، لأنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة قتل رجل من أصحابه رجلا من أهل مكة كان يقتل حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية"[1].

ولقد أيد الإمام مكي ترجيحه بتأويل القراءة المتواترة بالقراءة الآحادية بما يلي:

أولًا: أن نظيرها قوله ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ ﴾.

ثانيًا: قراءة ابن مسعود: (إِن يَصُدّوكُم)[2].

ثالثًا: أنه (لو كان الفتحُ الصوابَ لكان نَهْيًا للمشركين، ولم يقل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُواْ).

غير أن النحاس قد استدل بسبب نزول الآية الكريمة، ففي قول ابن عباس: (نزلت في الحُطَم -اسمه شريح بن ضبيعة الكندي - أتى النبي صلى الله عليه وسلم من اليمامة إلى المدينة، فخلف خيله خارج المدينة ودخل وحده على النبي عليه الصلاة والسلام، فقال: إلام تدعو الناس؟ قال: "إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة"، فقال: حسن، إلا أن لي أمراء لا أقطع أمرًا دونهم، ولعلي أسلم وآتي بهم، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه: "يدخل عليكم رجل يتكلم بلسان شيطان"، ثم خرج من عنده، فلما خرج قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: "لقد دخل بوجهِ كافرٍ، وخرج بعَقِبَي غادرٍ، وما الرجل بمسلم"، فمر بسرح المدينه فاستاقه، فطلبوه فعجزوا عنه، فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام القضية سمع تلبية حجاج اليمامة، فقال لأصحابه: "هذا الحطم وأصحابه"، وكان قد قلد هديا من سرح المدينة وأهداه إلى الكعبة، فلما توجهوا في طلبه أنزل الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ ﴾ يريد: ما أشعر الله، وإن كان على غير دين الإسلام)[3]، وهو صحيح حيث يؤيده ما ورد في سبب نزول الآية، وقد نقَله الإمام الطبري[4]،

وهذا قول عكرمة، والسدي، وابن جريج في تفسيره[5]، وقد أورده عدد من المفسرين[6]، ففي "تفسير القرآن العظيم" قال: (وقد ذكر عكرمة، والسدي، وابن جريج: أن هذه الآية نزلت في

---

(1) ينظر: تفسير الطبري، (8/ 50) والكشف والبيان الثعلبي،، (11/ 127)، وتفسير الكشاف للزمخشري، (1/ 603) والمحرر الوجيز، لابن عطية، (2/ 150)، وفتح القدير للشوكاني، (2/ 9).

(2) ينظر: تفسير الطبري، (8/ 50) والكشف والبيان الثعلبي، (11/ 127)، وتفسير الكشاف للزمخشري، (1/ 603) والمحرر الوجيز، لابن عطية، (2/ 150)، وفتح القدير للشوكاني، (2/ 9).

(3) أسباب نزول القرآن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري أبو الحسن الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، (ص189).

(4) ينظر تفسير الطبري: (8 /28)

(5) تفسير الطبري، (8/ 31).

(6) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (11/ 117)، وينظر: معالم التنزيل، للإمام البغوي، (2/ 7- 8).

ISSN : 2410-1818

الحطم)[1]، وقال عمر ابن عادل الحنبلي: (قال المُفسِّرون: نزلتْ في الحطم)[2]، فهذا السبب محل اتفاق أهل التفسير، بالأثر، وهو ما أورده الإمام السهيلي في (التعريف والإعلام) فسار وفق ما اتفق عليه المفسرون.

- **النتيجة والخلاصة:**

أن هذه التخطئة للإمام مكي لترجيح الإمام النحاس فيها نظر لأن قراءة ابن مسعود والأعمش (أن يصدوكم) من القراءات الآحادية والمتواتر (أَنْ صَدُّوكُمْ) وعليه فإن الأولية حمل التفسير على صيغة القراءة المتواترة، ثم يذكر وجه القراءة الآحادية كمعنى يحمل قيمة تفسيرية مضافة إلى قراءة جمهور القراء، وليس تقديم معنى القراءة الأحادية على معنى القراءة المتواترة. والله تعالى أعلم.

المبحث الخامس:

خطأ قول قطرب: إنهم لم يتعمدوا الكذب، ولكنهم قالوا ما قالوا، وهم عند أنفسهم صادقون، لكنهم كاذبون عند الله.

- **الآية محل الدراسة:**

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْۚ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الأنعام: 23- 24].

- **نص قول الإمام مكي بن أبي طالب:**

قال الإمام مكي: "وقال قطرب: إنهم لم يتعمدوا الكذب، ولكنهم قالوا: ما قالوا وهم عند أنفسهم صادقون، لكنهم كاذِبُون عند الله، ولذلك قال: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ﴾، والذي يدل على خطأ قول قطرب قوله: ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ﴾ [المجادلة: 18]، فلم (يحلفوا للنبي) قط إلا وهم يعلمون أنهم كاذبون، وقد أخبر الله أن اليمينَيْن متساويتان، وقوله: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ﴾ يدل على أنهم تعمدوا الكذب"[3].

(1) تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (2/ 11).

(2) اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي أبوحفص، (7/ 175).

(3) الهداية إلى بلوغ النهاية، (3/ 1987- 1988).

ISSN : 2410-1818

- **التحليل والدراسة:**

لم أقف على هذه المقولة لقطرب، مع خطرها؛ لأن خطورتها تكمن في أن هذا القول لقطرب عن أهل النار في الآخرة، وربما كان هذا القول مما ردّده قطرب من مذهبه الاعتزالي[1]، فقد ورد في معجم الأدباء: (وأخذ عن النظام المتكلم إمام المعتزلة، وكان على مذهبه)[2]. وإن كانت مقولتهم في الدنيا لكان له وجه من الوجوه على ضعفه لورود النص فيه، فقد ورد في نفي الكذب عن الرواة والمخبرين؛ وذلك لانتفاء داعي الكذب، ففي التمهيد أنه (إذا علمنا أن المخبرين لم يخبروا عن رأيهم، وإنما أخبروا عن مشاهدة أو سماع، وإنه لا داعي لهم إلى الكذب فنعلم أنهم لم يتعمدوا الكذب، لعلمنا أنه لا داعي لهم إليه، وأنهم لا يتفقون مع اختلاف همسهم وتباين عقولهم على ذلك، فإذا فسد كونه كذباً ثبت كونه صدقًا)[3].

ولقد استدل الإمام مكي بما يلي: **أولًا:** قوله ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ﴾، وهذ نص دال على أنهم يحلفون على الكذب. **ثانيًا:** مناسبة القول بكذبهم وعلمهم به لسباق الآية محل الشاهد حيث قال قبلها: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ﴾ الآية [الأنعام: 22] وهو وقت الكذب فيه غير ممكن لنطق الجوارح بالحق على أصحابها. **ثالثًا:** وصف ربنا قولهم الكذب بأنه (فتنة) في قوله ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: 23]، حيث إن فتنتهم كما قال مكي (بمنزلة "مقالتهم" فأنث على ذلك)[4]، استنبط مكي في سابق تفسيره وهو دليل للرد على قول قطرب كذلك وإن لم ينص عليه مكتفيًا بظاهر آية سورة المجادلة لكونها أظهر.

- **النتيجة والخلاصة:**

أن هذه التخطئة للإمام مكي لقول قطرب صحيحة مستدل عليها بظاهر الكتاب الكريم، وبسياق الآية الكريمة محل الدراسة، كما رجّح مكي أن قول أهل النار في الآخرة كان كذبًا قصدًا؛ لأنهم يعرفون أنهم كاذبون، وليس كما قال قطرب. والله تعالى أعلم.

---

(1) بهذا المعنى قال الجبائي (ت:303) في الآية " إخبار منهم أنهم لم يكونوا مشركين عند أنفسهم في دار الدنيا، لأنهم كانوا يظنون أنهم على الحق " ينظر تفسير أبي علي الجبائي (204/3) وقال القاضي عبد الجبار الهمداني (ت:415) قال: " أي في الدنيا لأنهم كانوا يحسبون أنهم بخلاف ذلك " ينظر تنزيه القرآن عن المطاعن ص (128))

(2) معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي أبو عبدالله (ت ٦٢٦هـ)،

(3) التمهيد في أصول الفقه، محفوظ بن أحمد بن الحسن أَبُو الخطاب الكَلْوَذَاني الحنبلي (ت: ٥١٠هـ)، (3/ 24).

(4) الهداية إلى بلوغ النهاية، (3/ 1984).

ISSN : 2410-1818

المبحث السادس:

خطأ تفسير ﴿ أَحۡسَنَ ﴾ فعل ماضي صلة ﴿ ٱلَّذِىٓ ﴾.

- **الآية محل الدراسة:**

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ وَتَفۡصِيلٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [الأنعام: 145].

- **نص قول الإمام مكي بن أبي طالب:**

قال الإمام مكي: "و(أَحْسَنَ) فعل ماضي صلة (الذي)، وأجاز الكسائي والفراء (ت: 207هـ) أن يكون (اسمًا) نعتًا "للذي" في موضع جر، وأجازا: "مررت بالذي أخيك"، ينعتان "الذي" بالمعرفة، وما قاربها، وهذا خطأ عند البصريين؛ لأن "الذي" لم يتم بَعْدُ، فكيف يُنْعَت بعضُ الاسمِ؟، والمعنى عند البصريين: "تماما على المحسن""[1].

- **التحليل والدراسة:**

توجه الإمام مكي لرد قول الكسائي والفراء وهو ثابت في معانيه حيث قال: (وإن شئت جعلت (الَّذِي) عَلَى معنى (ما) تريد: "تَمامًا عَلَى ما أحسن موسى"، فيكون المعنى: "تَمامًا عَلَى إحسانه"، ويكون (أَحْسَن) مرفوعًا تريد عَلَى الَّذِي هُوَ أحسن)[2].

غير أنه ورد نعت (الذي) بالمعرفة فقال الطبري عند قوله: ﴿ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ۝٢ ﴾ [الفرقان: 2] قال: "ف«الَّذِي» من نعت «الذي» الأولى، وهما جميعا في موضع رفع، الأولى بقوله: ﴿ تَبَارَكَ ﴾ [الفرقان: 1]، والثانية نعت لها"[3].

- **النتيجة والخلاصة:**

فهذا القول جانب فيه الإمام مكي الصواب؛ لأنه كان من الأولَى به -رحمه الله- ترجيح ما يراه أنسب دون الركون إلى مذهبٍ نحوي معين، والقرآن حكم على النحو لا العكس.

---

(1) الهداية الى بلوغ النهاية، (3/ 2246).

(2) معاني القرآن، يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء أبوزكريا (1/ 365).

(3) تفسير الطبري (17/ 395).

ISSN : 2410-1818

المبحث السابع:

تخطئة التقليد وترك البرهان.

- **الآية محل الدراسة:**

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ١١٧ ﴾ [المؤمنون: 117].

- **نص قول الإمام مكي بن أبي طالب:**

قال الإمام مكي ابن أبي طالب: "في قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ١١٧ ﴾، أي: لا ينجح ولا يدرك البقاء والخلود في النعيم أهل الكفر بالله، وهذا يدل على أن الحق يثبت بالبرهان والحجة والباطل يذهب بالبرهان، والحجة على بطلانه؛ فالتقليد لمن قدر على الحجة والبرهان خطأ منه"[1].

- **التحليل والدراسة:**

إن تخطئة القول بالتقليد في العقائد صحيح، لقوله تعالى: ﴿ إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٦٨ ﴾ [يونس: 68]، وقوله: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: 19]، وهو أمر بالعلم بصحيح الاعتقاد، وقوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٨٦ ﴾ [الزخرف: 86]، أي حالهم العلم بالحق وتثبيته بالدليل والبرهان، قال الإمام الطبري: "إلا من شهد بالحق، فوحد الله وأطاعه، بتوحيد علم منه وصحة بما جاءت به رسله"[2]، وكذا ورد في (إعلام الموقعين) الاستدلال على نفي التقليد بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ ﴾ [الإسراء: 36] قال: "والتقليد ليس بعلم باتفاق أهل العلم"[3]، حيث إنه "قد دلَّ الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم أن التقليد في أصول العقائد لا يكفي، ومعرفة معنى (لا إله إلا الله) أصل الأصول. أما دلالة القرآن، فقد تقدَّم أدلَّة اشتراط العلم، والتقليد ليس بعلمٍ"[4]، وهذا بخصوص المكلف القادر على الاجتهاد، فقال الإمام مكي: "فالتقليد لمن قدر على الحجة والبرهان خطأ منه"؛ لأنه واجب على أهل العلم، من رد الشبهات العقدية، لنفي فتن الاعتقاد والرد على المذاهب العقدية المخالفة للعقيدة الإسلامية.

---

(1) الهداية الى بلوغ النهاية، (7/ 5012).

(2) تفسير الطبري،، (20/ 661).

(3) إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، (2/ 130).

(4) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله، عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ)، (2/ 199).

ISSN : 2410-1818

بينما يقبل التقليد والاتباع في الأمور الشرعية الفرعية لما في السنة من حديث مالك مرفوعا قال: «وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»[1]، وفي حديث جابر مرفوعا قال: «نَحَرْتُ هَاهُنَا وَمِنًى كُلُّهَا مَنْحَرٌ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَجَمْعٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ»[2]، حيث إننا نعرف أركان العبادات وحدودها وضوابطها وشروطها تفصيلا من خلال السنة العملية المرفوعة والمسندة إلى رسول الله حيث يجب متابعته فيها.

- **النتيجة والخلاصة:**

هذا القول بتخطئة التقليد الذي ذكره الإمام مكي هو الأولى بالصواب؛ لما دل عليه ظاهر الكتاب الكريم، حيث دعا المكلفين إلى اتباع العلم، وترك الظن، وهو ما عليه اتفاق أهل العلم سلفا وخلفا. والله تعالى أعلم.

المبحث الثامن:

خطأ المعنى ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤ ﴾، "أو" بمعنى الواو.

- **الآية محل الدراسة:**

قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤ ﴾ [سبأ: 24]

- **نص قول الإمام مكي بن أبي طالب:**

قال الإمام مكي ابن أبي طالب: (وقيل: المعنى وإنا لعلى هدى وإياكم لفي ضلال مبين، (أو) بمعنى الواو، وهو قول أبي عبيدة (ت: 210هـ)، وقال البصريون: (أو) على بابها: وليست للشك، وإنما تكون في مثل هذا في كلام العرب تدل على أن المخبر لم يرد أن يبين، وهو عالم بالمعنى لكنه لم يرد أن يبين من هو المهتد)[3]، أي: أورد الإمام مكي قول أبي عبيدة معمر بن المثنى بصيغة التمريض (وقيل: المعنى وإنا لعلى هدى وإياكم لفي ضلال مبين، (أو) بمعنى الواو) تضعيفا لهذا القول.

- **التحليل والدراسة:**

يبين الإمام مكي هنا إعراب قوله (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) وقد ذهب إلى ما استقرت عليه كلمة أهل البصرة من أن (أَوْ) على بابها من التشكيك، وهو الأصل الأول من معاني أو للشك والتشكيك، (فمن معانى «أو» كونها للشّكّ فى نحو: جاءنى زيد أو عمرو، يجوز أن يكون

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (1/ 128- 129) رقم: «631» كتاب الأذان، باب: الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع..

(2) أخرجه مسلم في صحيحه (2/ 893) رقم: «1218» كتاب الحج، باب: ما جاء أن عرفة كلها موقف.

(3) الهداية إلى بلوغ النهاية، (9/ 5925- 5926).

ISSN : 2410-1818

المتكلّم بهذا شاكّا، ويجوز أن يكون قاصدًا بذلك تشكيك مخاطبه)[1]، والمعنى الثاني هو المراد فحاشا أن تكون للشك، فليست مقصدا ولا غاية وإنما لتشكيك الخصم وهو هنا المشركون وهذا لا يتنافى مع احتمالية ما (ذهب الكوفيون إلى أن "أو" تكون بمعنى الواو، وبمعنى بل)[2]، لأن أو لها معان عديدة لكن الإمام مكي يبين أن معنى (أو) في هذا الموضع للتشكيك وليس بمعنى الواو كما ذهب أبو عبيدة وهو محل الشاهد بالتخطئة.

وعلى هذا ذهب أهل التفسير ففي (البحر المحيط) اعتبر هذا الوجه الأول من أوجه الإعراب وتوجيه معنى الآية، فقال: (وخبر (إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ) هو (لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)، ولا يحتاج إلى تقدير حذفٍ، إذ المعنى: أن أحدنا لفي أحدِ هذَيْن)[3]، كما ذهب في فتح القدير إلى تفصيل ذلك وربطه بالمعنى العام للآية الكريمة وتشكيك المخاطب حيث أمر الله تعالى نبيه بأن (يخبرهم بأنهم على ضلالة، لكن على وجه الإنصاف في الحجة بعد ما سبق تقرير من هو على الهدى ومن هو على الضلالة، فقال: وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين والمعنى: أن أحد الفريقين من الذين يوحدون الله الخالق الرزاق ويخصونه بالعبادة، والذين يعبدون الجمادات التي لا تقدر على خلق، ولا رزق، ولا نفع، ولا ضر لعلى أحد الأمرين من الهدى والضلالة، ومعلوم لكل عاقل أن من عبد الذي يخلق ويرزق وينفع ويضر: هو الذي على الهدى، ومن عبد الذي لا يقدر على خلق ولا رزق ولا نفع ولا ضر: هو الذي على الضلالة، فقد تضمن هذا الكلام بيان فريق الهدى، وهم المسلمون، وفريق الضلالة وهم المشركون على وجه أبلغ من التصريح)[4].

- **النتيجة والخلاصة:**

هذا القول بتخطئة أن تكون (أو) في الآية محل الشاهد والدراسة بمعنى الواو وإنما هي أصل بابها من التشكيك وهو المعنى الذي أيده وذهب إليه الإمام مكي وهو الأولى بالصواب؛ لما دل المعنى الأول وهو الأولى، وقد أيده جمهور المفسرين. والله تعالى أعلم.

المبحث التاسع:

خطأ قول الفراء: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ جواب الاستفهام في قوله: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾.

---

(1) أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة ابن الشجري أبوالسعادات (ت ٥٤٢هـ)، (3/ 70).

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي أبو البركات، (ت: ٥٧٧هـ)، (2/ 391).

(3) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، (8/ 547).

(4) فتح القدير، الشوكاني، (4/ 373):

ISSN : 2410-1818

- **الآية محل الدراسة:**

قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝١١ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ ﴾ [الصف: 10-12].

- **نص قول الإمام مكي بن أبي طالب:**

قال الإمام مكي ابن أبي طالب: "وقال الفراء: (يَغْفِرْ لَكُمْ) جواب الاستفهام في قوله: (هَلْ أَدُلُّكُمْ) وهو خطأ؛ لأنه ليس بالدلالةِ تجب المغفرة، إنما تجب بالقبولِ والعملِ، وقد قال علي بن سليمان[1]: (تُؤْمِنُونَ) عطف بيان على (تِجارَةٍ)، وقيل: هو مبين عن تجارة، كعطف البيان في الأسماء التي تشبه البدلَ، وهذا قول حسن، فيكون (يَغْفِرْ) جوابا بالاستفهام، كأنه قال: بدل تؤمنون"[2].

- **التحليل والدراسة:**

اعتبر الإمام مكي تخطئة قول الفراء أن الفعل (يَغْفِرْ) جواب الاستفهام قال الفراء: (وقوله: (يَغْفِرْ لَكُمْ) جزمت فِي قراءتنا فِي (هَلْ) وفي قراءة عَبْد اللَّه للأمر الظاهر، لقوله: (آمِنوا)، وتأويل: (هَلْ أَدُلُّكُمْ) أمر أيضًا فِي المعنى، كقولك للرجل: هَلْ أنت ساكتٌ؟ معناه: أُسْكُتْ. واللّه أعلم)[3]، ولقد وجّهه بعض النحاة بقوله: (وإن "يَغْفِرْ لَكُمْ" جواب الاستفهام تنزيلًا لسببِ السببِ منزلةَ السببِ)[4]. يعني أن الاستفهام سبب امتثال الأمر بالاستدلال الذي هو سبب المغفرة. وهو وإن كان وجهًا من أوجه تفسير الآية الكريمة لكنه مرجوح وذلك للأسباب التالية، ومنها ما يلي:

أولها: قول الإمام مكي: (خطأ؛ لأنه ليس بالدلالةِ تجب المغفرة، إنما تجب بالقبولِ والعملِ)، وهذا مدخل عقدي بأن المغفرة تتحقق بأمرين **الأول:** العمل الصالح وهو بفعل العباد، **والثاني:** قبول رب العالمين، وهو بيد الله تعالى، ولا علم للعباد به.

ثانيها: أن تأويل الاستفهام في (هَلْ أَدُلُّكُمْ) بالأمر بالاستدلال "استدلوا" موجّهٌ للمؤمنين أصلًا، وإيمانهم حاصل عن دليل.

---

(1) علي بن سليمان: هو: على بن سليمان البلخي روى عن محمد بن مسلم الطائفي وداود العطار وعبد الله بن رجاء المكي، وابن عيينة روى عنه أبو هارون محمد بن خالد الحرار الرازي. ينظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي أبومحمد (ت ٣٢٧هـ)، (6/ 189)، والثقات لمحمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)،، (8/ 472)

(2) الهداية إلى بلوغ النهاية، (11/ 7443).

(3) معاني القرآن، للفراء، (3/ 154).

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام، أبو محمد، (ت ٧٦١هـ)، (ص629).

ISSN : 2410-1818

ثالثها: خروج عن أصل سياق الآية الكريمة غير ما ورد في قوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُؤَخِّرۡكُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۚ ﴾ [نوح: 3- 4].

رابعها: أولى من قول الفراء أن توجه الجملة بما أفاد علي بن سليمان بأن (تُؤْمِنُونَ) عطف بيان على (تِجارَةٍ)، يعني أنه مبين لـ(تجارة)، وقد تعقبه الإمام مكي بقوله: (وهذا قول حسن، فيكون (يَغْفِرْ) جوابا بالاستفهام، كأنه قال: بدل تؤمنون) حيث يكون يغفر جواب للاستفهام بدلا أو عطف بيان لتؤمنون.

- **النتيجة والخلاصة:**

هذا القول بتخطئة قول الفراء صحيح حيث وجهه الإمام مكي بما أورد فيه من دلالة العقيدة الصحيحة على المغفرة بالعمل الصالح والقبول من الله تعالى، فبهذا تحصل المغفرة من الله تعالى، مع توجيه الإمام مكي الآية بقول علي بن سليمان رحمه الله. والله تعالى أعلم.

المبحث العاشر: خطأ في تفسير "من" الموصولة.

- **الآية محل الدراسة:**

قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ۝١٤ ﴾ [الملك: 14].

- **نص قول الإمام مكي بن أبي طالب:**

قوله: "وإذا جعلتَ (من) بمعنى (ما) في موضع نصب، كان فيه دليل قوي على أن الله خالق ما تكنّ الصدورُ من خيرٍ وشرٍّ. ففيه حجة قوية على القدرية الذين يدّعون أنهم يخلقون الشر، وأن الله لم يخلقه ولا قدَّرَه، تعالى أن يكون في ملكِه ما لم يخلقْه بقدره، بل لا خالق لكل شيء إلا الله، ولو كان الشرُّ لم يخلقه الله فمن خلق إبليس؟! ومن خلق الأصنام التي تبعد من دون الله؟! ومن خلق نطفة الزاني وولد الزانية؟! ومن خلق قوة الزاني والسارق وقاطع الطريق؟! وهو كله شرٌّ من خلق الله كما قال تعالى: ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ ﴾ [فاطر: 8]. وقال: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ ﴾ [الأنعام: 112]، فكلٌّ بمشيئته كان، لا شريك له، يفعل ما يشاء، لا معقّبَ لحكمِه. وكذلك يكون المعنى إذ جعلت (من) في موضع رفع اسم الله جل ذكره ويكون التقدير: ألا يعلم الخالق خلقه وهو (ما) في الصدور؛ من خير وشر فيهم ذلك أن الخلق كله لله: ما في الصدور، وغيره. وقال أهل الزيغ: (من) في موضع نصبٍ يراد به الخلق دون ما في الصدور، فهو يدل على خلقِ أصحابِ الأفعال دون الأفعالِ، وهو خطأ ظاهر على ما قدمنا"[1].

(1) الهداية إلى بلوغ النهاية، (12/ 7597- 7499).

ISSN : 2410-1818

- **التحليل والدراسة:**

يرد الإمام مكي في هذا النقل على قول أهل الاعتزال في قولهم بأن العباد يخلقون أعمالهم، ولقد أحسن إذ قام بتخطئة هذه المقولة الاعتزالية، كما أحسن الرد على فرقة القدرية إذ وصفهم بأنهم (أهل الزيغ)، كما أنه رد على مذهبهم بالآية محل الشاهد إذ قال: (وإذا جعلتَ (من) بمعنى (ما) في موضع نصبٍ، كان فيه دليل قوي على أن اللّه خالق ما تكنّ الصدورُ من خيرٍ وشرٍّ) وهو قول تفسيري محتمل من ظاهر الجملة القرآنية الكريمة.

كما أنه استدل على خلافها بمذهب أهل السنة والجماعة، بأدلة أخرى منها:

أولًا: ظاهر القرآن في قوله تعالى: ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ ﴾ [فاطر: 8]. وقال: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ ﴾ [الأنعام: 112]، ثم قال: "فكلٌّ بمشيئته كان".

ثانيًا: الاستفهام الإنكاري في قوله: "ولو كان الشرُّ لم يخلقه اللّه فمن خلق إبليس؟!.. إلخ"، وأكده بغير ذلك من الاستفهامات والأمثلة على ذلك.

ثالثًا: كما أحسن وأتقن الإمام مكي من إيراده مذهب أهل السنة، مع الاستدلال عليه، وحمل الآية محل الدراسة عليه، ثم أورد في آخر كلامه مذهب القدرية مختزلا في جملة في ذيل كلامه وكأنه يقول لقارئ كتابه -رحمه اللّه-: وهذا القول في ذيل الأقوال، غير معتبر، ولا يعبؤ به، ولا يسمع له، وغير مستدل عليه.

- **النتيجة والخلاصة:**

فهذا القول بتخطئة مذهب القدرية مما ذهب فيه الإمام مكي وهو أولى بالصواب؛ لما دلت عليه ظواهر كتاب اللّه تعالى، والقول التفسيري محمول على مذهب أهل السنة الاعتقادي من أن اللّه خلق كل شيء حتى ما تكنّه صدور العباد. واللّه تعالى أعلم.

ISSN : 2410-1818

الـخاتـمة

الحمد لله رب العالمين وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد النبي الخاتم الأمين وعلى آله وصحبه، وبعد: فإنه بعدما عرضت الأقوال التفسيرية التي خطّأها الإمام مكي في هذه الدراسة، توصلت إلى النتائج التالية:

- تميز الإمام مكي بن أبي طالب، برؤية نقدية دقيقة.
- قلة الأقوال التي ذهب الإمام مكي بن أبي طالب بتخطئتها.
- تنوع الأقوال التي حكم عليها بالخطأ في التفسير حيث شملت العقيدة، واللغة والفقه والقراءات
- الرد على أهل الباطل وخصوصا المعتزلة فيما انحرفوا في فهمه من النص القرآني
- عدم مخالفة الإمام مكي بن طالب للجمهور في الحكم بالخطأ على الأقوال التي حكم عليها

أهم التوصيات:

- أوصي بضرورة دراسة الأقوال التفسيرية وبيان منزلتها من الخطأ والصواب.
- أوصي بتنوع الدراسة حول تفسير (**الهداية إلى بلوغ النهاية**)، فهو من التفاسير القديمة ومؤلفه من اشتهروا بالثقة والضبط
- أوصي أهل العلم واختصاص التفسير بتناول ما صح عن النبي ﷺ في سنته، أو عن الصحابة، والتابعين من الأقوال التفسيرية بالقبول، واعتبارها أصلا لتفسير كتاب الله تعالى.
- أوصي بالدقة والتحقيق عند تناول أقوال أئمة التفسير واللغة؛ لأنها اجتهادات بشرية، وإنهم مأجورون عليها إن شاء الله تعالى، غير أنها قابلة للنظر، وليست كلاما معصومًا، والله تعالى أعلم.

ISSN : 2410-1818

قائمة المراجع:

1- أسباب نزول القرآن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري أبو الحسن الشافعي (ت 468هـ)، تحقيق: عصام بن عبدالمحسن الحميدان، الناشر: دار الإصلاح، الدمام، ط/ 2، سنة: 1412هـ.

2- الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري الحنبلي (ت 716هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، سنة: 1426هـ/ 2005م.

3- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، سنة: 1411هـ/ 1991م.

4- الأعلام، خير الدين الزركلي (ت 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، ط/15، سنة: 2002م.

5- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة ابن الشجري أبوالسعادات (ت 542هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، سنة: 1991م.

6- إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي أبو الحسن (ت646هـ)، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط/1، سنة: 1406هـ/ 1982م.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي أبو البركات، (ت: 577هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، ط/1، 2003م.

8- البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، (دون: ط)، سنة: 1420هـ.

9- تفسير أبي علي الجبائي (ت:303هـ) جمع وإعداد وتحقيق الدكتور / خضر محمد نبها الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1428هـ/2007م

10- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (ت 774هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط/ 2، سنة: 1999م.

11- تفسير القرآن العظيم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم أبو محمد، (ت 327هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط/3، سنة: 1419هـ.

ISSN : 2410-1818

12- تفسير القرآن، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني الشافعي أبوالمظفر، (ت 489هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر: دار الوطن، الرياض، السعودية، ط/1، سنة: 1418هـ/ 1997م.

13- تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (ت 150هـ)، تحقيق: د. عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، د/1، 1423هـ.

14- التمهيد في أصول الفقه، محفوظ بن أحمد بن الحسن أَبُو الخطاب الكَلْوَذَاني الحنبلي (ت: 510هـ)، دراسة وتحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشة، د. محمد بن علي بن إبراهيم، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ودار المدني للطباعة والنشر، ط/1، سنة: 1406هـ/ 1985م.

15- تنزيه القرآن عن المطاعن: إملاء قاضي القضاة عماد الدين أبي الحسن عبد الجبار بن احمد، (ت:415ه) الناشر / دار النهضة الحديثة بيروت بدون تاريخ

16- الثقات لمحمد بن حبان(ت 354هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، ط/1، سنة: 1393هـ/ 1973م.

17- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، (يُنشر لأول مرة على نسخة خطية فريدة بخطٍّ الحافظ شمس الدين السَّخاوي(ت:902 هـ)، لقاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي أبوالفداء، (ت ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، ط/1، 1432هـ/ 2011م.

18- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري أبوجعفر (ت: 310هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، د. عبدالسند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط/1، سنة: 1422هـ/ 2001م.

19- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي أبو عبد الله، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، ط/2، 1964م.

20- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر(ت 327هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ط/1، سنة: 1952م.

21- رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله، عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي اليماني (ت: 1386ه)، تحقيق: عثمان بن معلم محمود بن شيخ علي، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي، وعبد الرحمن بن حسن بن قائد، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط/1، سنة: 1434هـ.

22- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي أبوالفرج (ت 597هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط/1، سنة: 1422هـ.

ISSN : 2410-1818

23- سير أعلام النبلاء، سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: حسين أسد، وشعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، ومأمون الصاغرجي وعلي أبو زيد، وكامل الخراط، وصالح السمر، وأكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، وبشار معروف، ومحيي هلال السرحان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/3، سنة: 1405هـ/ 1985م.

24- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت 578هـ)، تصحيح ومراجعة: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، ط/ 2، سنة: 1955م.

25- طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (ت ق 11هـ)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط/1، 1997م.

26- طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد الداوودي المالكي (ت 945هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، مراجعة وضبط: لجنة من العلماء بدون تاريخ.

27- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي، أبو بكر (ت 379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب، العدد (50)، ط/2، بدون تاريخ

28- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة المستشرق الألماني ج. برجستراسر، 1351هـ.

29- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250هـ)، الناشر: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط/1، سنة: 1414هـ.

30- فتح المنعم شرح صحيح مسلم، د. موسى شاهين لاشين، الناشر: دار الشروق، بالقاهرة، ط:1، سنة: 1423هـ/ 2002م.

قائمة المراجع والمصادر

31- القطع والائتناف، أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس أبوجعفر، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الناشر: دار عالم الكتب، السعودية، ط/1، سنة: 1413هـ/ 1992م.

32- الكافي في القراءات السبع، أبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي، (ت:476ه) تحقيق أحمد محمد عبد السميع الشافعي الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الأولى:1421/2000م

33- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ضبط وترتيب: مصطفى حسين أحمد، الناشر: دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي بيروت، ط/3، سنة: 1407هـ/ 1987م.

34- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت 427هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين، إشراف وإخراج: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، د. زيد مهارش، د. أمين باشه، الناشر: دار التفسير، جدة، السعودية، ط/1، سنة: 2015م.

ISSN : 2410-1818

35- اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي أبوحفص، (ت 775هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ 1، سنة: 1998م.

36- اللمع في العربية، عثمان بن جني الموصلي أبوالفتح، (ت 392هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت، بدون تاريخ

37- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، سنة: 1422هـ.

38- معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود البغوي أبومحمد (ت 510هـ)، تحقيق وتخريج: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط/4، سنة: 1417هـ/ 1997م

39- معانى القرآن، الأخفش الأوسط المجاشعي البصري المعتزلي، أبوالحسن، (ت 215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، سنة: 1411هـ/ 1990م.

40- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط/1، سنة: 1408هـ/ 1988م.

41- معاني القرآن، يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء أبوزكريا (ت 207هـ)، تحقق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط/1، (بدون تاريخ

42- معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي أبو عبدالله (ت 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، سنة: 1414هـ/ 1993م.

43- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ

44- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط/ 1، سنة: 1417هـ/ 1997م.

45- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام، أبو محمد، (ت 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط/6، سنة: 1985م.

46- مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ / محمد عبد العظيم الزرقاني الناشر: دار الفكر لبنان (ط/1 1416هـ / 1996

ISSN : 2410-1818

47- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط/3، سنة: 1405هـ/ 1985م. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، لبنان، بدون تاريخ

48- النكت والعيون، علي بن محمد بن محمد بن حبيب، الشهير بالماوردي (ت 450هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ

49- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي أبوالعباس (ت 681هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، ط/١، سنة: 1994م